

تركيا تنشئ سوقا سوداء للالتفاف على المقاطعة السعودية لها

مصدرون يغيرون مسار البضائع ويزيلون عبارة «صنع في تركيا»



مقاطعة حازمة لا تقبل الالتفاف

ولم يعلق مكتب التواصل الحكومي في الرياض على المقاطعة. وكان وزير الخارجية قال في مقابلة في نوفمبر قبل بدء الانخفاض الحاد في حركة التجارة إنه لا يوجد من البيانات ما يشير إلى المقاطعة.

غير أن حزب المعارضة الرئيسي في تركيا زاد الضغوط من أجل الرد بالمثل وتعويض المصدرين عن خسائرهم. وقال النائب المنتمي لحزب الشعب الجمهوري محمود طنال في مقابلة «إذا فرضت حظرا على بضائع فسادفرض حظرا على بضائع».

وردا على تصريح طنال، قال وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو إن تركيا مصممة على «أخذ الخطوات الضرورية» إذا فشل الحوار والدبلوماسية في إنهاء «المقاطعة غير الرسمية السعودية».

وقد حاولت أنقرة والرياض في الأشهر الأخيرة إصلاح بعض العلاقات الدبلوماسية، وذلك بعد توتر العلاقات على مدار نحو عشر سنوات خاصة بعد مقتل خاشقجي عام 2018.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والعاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز قد اتفقا في نوفمبر على «إبقاء قنوات الحوار مفتوحة لتحسين العلاقات الثنائية والتغلب على الشكوك»، كما سعت أنقرة في الآونة الأخيرة لتحسين العلاقات مع مصر حلقة السعودية.

الشركات المالكة للعلامات التجارية على مستوى التجزئة التي تلزمها بتسليم البضائع على المستوى العالمي بما في ذلك السعودية.

وتابع «المصدرون يحاولون التغلب على الحصار لكن هذا يعني تكاليف إضافية من أموالهم».

وأظهرت البيانات التي صدرت الجمعة أن الصادرات التركية إلى بلغاريا وصربيا زادت 58 في المئة ونحو 44 في المئة على الترتيب في مارس مقارنة مع ارتفاع بنسبة 38 في المئة للصادرات إلى جميع الدول في نفس الفترة.

ولم تتلق رويترز تعليقا على الفور من مجالس الأعمال التركية المختصة بكل من سلطنة عمان ولبنان والسعودية.

وقال ثلاثة تجار تحدثوا لرويترز إن شركات تركية كبرى أجرت مباحثات في السعودية في الشهور الأخيرة لإعادة فتح التجارة مع المملكة دون تحقيق أي انفراجة واضحة.

وقال دبلوماسي طلب عدم نشر اسمه إن التجار السعوديين خسروا المليارات من الريالات العام الماضي جراء تكديس البضائع في الجمارك. وأضاف أن التجار اشتكوا للسلطات وفي النهاية توصلوا إلى حل «الإبدال» المنتجات التركية لاسيما المنتجات التي ليست لها بدائل أفضل.

تظهر الآن سوق سوداء ينقل فيها سمسرة البضائع التركية إلى موانئ أخرى ويزيفون الوثائق حتى تبدو السلع وكأنها قادمة من الصين أو أوروبا مقابل عمولات.

وتوضح البيانات التجارية قفزات موازية غير معتادة بنسب تتراوح بين 200 و400 في المئة في صادرات الملبوسات والمنسوجات والكيميائيات والحلي التركية القادمة إلى سلطنة عمان ولبنان.

وهذا الأسبوع أثار أنقرة المقاطعة للمرة الأولى في اجتماع لمجلس تجارة السلع بمنظمة التجارة العالمية في جنيف، والذي قال الموقع الإلكتروني للمنظمة إنه شهد مناقشة «سياسات وممارسات مريبة في ما يتعلق بتركيا» من جانب السعودية، ورد السعودية على ذلك. ويمكن أن تساعد خطوة أنقرة في التوصل لتسوية.

وقال مسؤول آخر بشركة تجارية «بعض الشركات التي تعتمد على السعودية كزبون رئيسي حولت خطوط إنتاجها من أجل مواصلة القدرة على البيع».

وقال شريف فايد رئيس المجلس التركي للملبوسات إن المصنعين يفكرون في إرسال الأقمشة إلى جهة أخرى مثل بلغاريا وصربيا «لوضع المسسات النهائية» على البضائع المتجهة إلى السعودية.

وأضاف أنه يمكن بهذه الطريقة للشركات التركية أن تفني بتعاقداتها مع

حاول مصدرين أتراك الالتفاف على المقاطعة السعودية غير الرسمية التي كبدتهم خسائر هائلة من خلال تغيير مسار السلع إلى بلدان مجاورة أين يتم إنشاء «سوق سوداء» وإزالة علامة «صنع في تركيا» مقابل عمولات لإظهار البضائع وكأنها قادمة من الصين أو أوروبا.

إسطنبول - قال مصدرين وتجار إن بعض المصدرين الأتراك يحاولون مسار مواد غذائية وملابس وغيرها من السلع للالتفاف على مقاطعة غير رسمية منذ أشهر من جانب السعودية أدت إلى تراجع حركة التجارة إلى مستويات متدنية لم تشهدتها من قبل.

وأكد مصدرين وتجار ودبلوماسيون في تصريحات صحافية أن الإنتاج في دول قريبة يسمح للمصدرين بالحصول على وثائق جمركية وإزالة عبارة «صنع في تركيا» من السلع بما يسمح بتصديرها إلى المملكة.

ولم تسلم الرياض رسميا قط بمقاطعة تركيا، غير أن رجال أعمال سعوديين كبارا أقروا بها في العام الماضي وقالوا إنها رد على ما وصفوه

بعداء من جانب أنقرة، لاسيما منذ اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي في 2018 داخل مقر القنصلية السعودية في إسطنبول.

وفي الربع الأول من العام انخفضت صادرات تركيا إلى السعودية 93.1 في المئة إلى 56.2 مليون دولار. لكن مصدرين وتجارا قالوا إن بعض المصدرين الأتراك

يحاولون مسار مواد غذائية وملابس وغيرها من السلع للالتفاف على المقاطعة.

وهذا الأسبوع أثار أنقرة المقاطعة للمرة الأولى في اجتماع لمجلس تجارة السلع بمنظمة التجارة العالمية في جنيف، والذي قال الموقع الإلكتروني للمنظمة إنه شهد مناقشة «سياسات وممارسات مريبة في ما يتعلق بتركيا»

من جانب السعودية، ورد السعودية على ذلك. ويمكن أن تساعد خطوة أنقرة في التوصل لتسوية.

وخلفت مراجعة لبيانات التجارة الرسمية إلى أن الصادرات التركية إلى المملكة هوت في الربع الأول من العام 93 في المئة على أساس سنوي إلى 56 مليون دولار.

وقالت رابطة الصادرات التركية إن صادرات الأجهزة الإلكترونية والملبوسات والحلي والسيارات انخفضت كلها بما يفوق 90 في المئة عما كانت عليه قبل عام.

وقال مستورد مواد البناء إلى السعودية طلب عدم نشر اسمه «بدأت

السياحة المغربية تكافح للخروج من تداعيات أزمة كورونا

الاستثمار في السياحة الداخلية ورأس المال البشري

تسبب إغلاق الحدود وإجراءات الحجر الصحي المفروضة بالمغرب لمكافحة كورونا، في أزمة كبيرة على القطاع السياحي، الأمر الذي دفع الحكومة وعددا من الفاعلين في القطاع إلى وضع خطة لإنعاش السياحة بالاعتماد على الاستثمار في رأس المال البشري والرقمنة وتنمية السياحة الداخلية.

الاجتماعي دعما بنحو 58.7 مليون دولار لفائدة قطاع السياحة والنقل الجوي وذلك في إطار مشروع قانون المالية للعام 2021، نظرا إلى تأثر القطاع بالأزمة الصحية العالمية.

واعتبر الشامي، أنه بفضل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية والفاعلين في القطاع الخاص نجح المغرب في تحسين أداء قطاع السياحة بشكل ملموس، حيث أصبحت المملكة أول وجهة سياحية في أفريقيا.

وللمخروج من الأزمة التي فرضتها جائحة كورونا، اقترح المجلس توصيات تتمحور حول 6 محاور رئيسية، وهي الحكامة والسياحة المستدامة والسياحة الداخلية والرقمنة والرسامال البشري والتوطين الترابي.

من جهته أوصى المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بتفعيل الميثاق المغربي للسياحة المستدامة والمساهمة في النهوض بالاستثمارات المستدامة والمنتجة والمحدثة لفرص العمل، والمحفزة لخلق القيمة المضافة في المجالات الترابية التي تحتضن هذه الاستثمارات.

وفي ما يخص السياحة الداخلية، أكد الشامي، على النهوض بعرض بتلازم مع حاجيات السائح المغربي واقتراح عروض مستدامة جديدة أكثر جاذبية وناصفة لفائدة السياحة الوطنية قادرة على إنعاش القطاع.

وشدد الشامي، على التوطين الترابي (العادلة المحلية ودعم اللامركزية)، حيث تشكل الجهود المقدمة وميثاق اللامركزية فرصا لتحقيق التوازن في تنمية السياحة بين المحافظات والوجهات السياحية.

وفي إطار التوطين الترابي، ودعم اللامركزية على مستوى الجهات جرى التوقيع على اتفاقية شراكة لفائدة تعزيز الاستثمار السياحي بجهة الداخلة - وادي الذهب، بين وزارة السياحة والجهة والشركة المغربية للهندسة السياحية.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى توحيد الجهود من أجل جذب استثمار سياحي من مستوى عال، والعمل كرافعة للتنمية الجهوية، في أفق رفع التحدي المتمثل في استدامة الاستثمارات السياحية على صعيد جهة الداخلة - وادي الذهب.

وقالت وزيرة السياحة، إن أهم رهانات الخروج من هذه الأزمة وتداعياتها تتمثل في استرجاع الثقة، وتطوير وتحسين تنافسية وجاذبية المناطق السياحية، عبر الترويج والتسويق الأنجع لهذه الوجهة والإعداد لحملة استباقية لإنعاش واستقطاب السياحة الداخلية صوب هذه الوجهة في الشهور المقبلة.

ومع اقتراب تزايد تدريجي في توافد السياح الأجانب ابتداء من النصف الثاني من هذه السنة، اعتبر محافظ بنك المغرب، عبد اللطيف الجواهري، قبل أيام، أن عوائد السفر يتوقع أن تعرف، نموا معتدلا، مع بقائها في مستويات أدنى بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - بلورت الحكومة المغربية بالتعاون مع فاعلين في القطاع السياحي استراتيجية لإنعاش السياحة في ظل البلد حسب الإمكانيات المتاحة في ظل استمرار تراجع الطلب على السفر حيث تراهن الحكومة على السياحة الداخلية لنفض غبار الركود وتعزيز دور الرقمنة والاستثمار في رأس المال البشري لدفع القطاع.

واعتبر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أحمد رضا الشامي، أن الصناعة السياحية في المغرب، واجهت من قبل عدة صعوبات ذات صلة بتطورات الترفيفية المحلية والدولية، لكن الجائحة ساهمت في تفاقم هذه الصعوبات بشكل كبير، وخلفت أثارا اقتصادية واجتماعية قوية على القطاع.

أحمد رضا الشامي
كورونا خلف أثارا اقتصادية واجتماعية عميقة على السياحة

وأبرز الشامي في حوار صحافي أن السياحة تعد من أكثر القطاعات تضررا بسبب القيود المفروضة على الأنشطة المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار أفادت مديرة الدراسات والتوقعات المالية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بان عائدات السياحة تراجعت بنسبة 67.2 في المئة خلال شهر يناير 2021.

وبلغت عائدات السياحة نسبة 53.8 في المئة سنة 2020، وهو ما يمثل خسارة بقيمة 42.4 مليار درهم (حوالي 4 مليارات دولار).

وأوضحت المديرية، في مذكرتها الخاصة بالطرفية في شهر مارس الجاري، أن قطاع السياحة لا يزال يعاني من آثار الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة فايروس كورونا المستجد.

وتراجع حجم الوافدين على وجهة المغرب بنسبة 78.9 في المئة في نهاية نوفمبر 2020، كما تراجع عدد ليالي المقضاة بالفنادق بنسبة 72.3 في المئة. وبيّنت وزيرة السياحة نادية فتاح العلوي، أن المملكة اتخذت عدة إجراءات لحماية النسيج الاقتصادي المحلي، من خلال تقديم دعم خاص، في إطار عقد برنامج، للتخفيف من آثار الجائحة على القطاعات الاقتصادية والعاملين فيها.

وتشمل الإجراءات لحماية النسيج الاقتصادي الوطني، التعويض الشهري الجزافي، وقدره 2000 درهم، (حوالي 200 دولار)، واعتماد اليات للتمويل وضمان القروض، وتأجيل أداءات القروض. وخصصت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد



سياحة محلية تنفذ القطاع

العراق يوافق على تزويد لبنان بالنفط مقابل الخدمات الطبية

دعم الشعب اللبناني في مواجهة جائحة كورونا وجهود وزارة الصحة، بالإضافة إلى مناقشة الملفات التي تساند جهود وزارتي الصحة للنهوض بالواقع الصحي في البلدين والقضاء على هذه الجائحة، وبعض الاتفاقيات التي وقعت عليها الوزارتان وسبل تفعيلها.

وأكد الوزير التميمي «تطلعه لزيارة وزير الصحة اللبناني إلى العراق لتطبيق الاتفاقيات الثنائية».

وعبر الوزير التميمي عن أمه في أن تكون هناك اتفاقيات أخرى واعدة في هذا المجال في ظل التعاون القائم، مشيراً إلى أن «تواجد اللبنانيين في العراق كبير وهناك فرق طبية لبنانية في القطاعين العام والخاص والكثير من العمالة اللبنانية في مجالات النفط والسياحة والفندقة».

وتشير التقديرات الحكومية إلى أن احتياطات لبنان من الوقود لا تزيد عادة على شهر أو شهرين، لأن الاحتفاظ باحتياطات تكفي ستة أشهر سيكون باهظ التكلفة بالنسبة إلى البلد الذي يئن تحت وطأة أزمة اقتصادية عميقة.

وتُفأقم الخلافات السياسية وفساد الصفقات، مثل صفقة الوقود المغشوش التي وردتها شركة سوناطراك الجزائرية، التساؤم بشأن الإسراع في حل أزمة انقطاع الكهرباء المزمنة، وسط معاناة المواطنين العالقين بين تقصير السلطات وابتزاز مافيا المولدات التي تحتكر القطاع مستغلة فشل الشركة الحكومية في إنهاء المشكلة بشكل جذري.

وزاد ياسر اللبنانيين والأوساط الاقتصادية من قدرة السلطات على معالجة مشكلة انقطاع الكهرباء حتى مع إحداث تغيير في مجلس إدارة مؤسسة الكهرباء الحكومية في منتصف العام الماضي.

وقال الوزير العراقي حسن التميمي «إن زيارته والوفد المرافق تهدف إلى

العراقية بداية لتعاون طويل الأمد يفعل في المستقبل القريب لما فيه مصلحة البلدين».

وكان مجلس الوزراء العراقي قد وافق في فبراير الماضي على صفقة لتصدير نصف مليون طن من الوقود إلى لبنان سنويا لحل مشكلة توليد الكهرباء التي تفاقت العام الماضي مع أزمة شح الدولار.

وتعد الطاقة من أكبر هواجس اللبنانيين بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية. وتواجه المنازل والشركات في لبنان انقطاعات يومية للكهرباء تستمر لعدة ساعات بسبب عجز شركة الكهرباء الحكومية عن تلبية الطلب، وهو ما يضطر الكثيرين إلى استخدام مولدات الكهرباء الخاصة.

ويصل انقطاع التيار الكهربائي في العاصمة بيروت إلى أكثر من 12 ساعة يوميا، ويتراق ذلك مع تقنين من قبل أصحاب المولدات الكهربائية، بسبب شح الوقود في الأسواق.

بيروت - أكد الرئيس اللبناني ميشال عون أن العراق وافق على توفير النفط الخام للبنان مقابل الخدمات الطبية، حيث تستهدف الخطوة معالجة أزمة نقص المحروقات والكهرباء.

وأعرب الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس عن تقديره عاليا لجهود الحكومة العراقية وموافقتها على طلب لبنان تزويده بالنفط الخام مقابل الخدمات الطبية.

وقال عون، خلال استقباله وزير الصحة والبيئة في جمهورية العراق حسن التميمي الذي يزور لبنان حاليا، «أمل في التوصل إلى سوق مشتركة بين دول المشرق العربي الذي لطالما سعى إلى تحقيقها سابقا قبل الحروب التي شهدتها دول المنطقة»، كاشفا أنه «سيعاود درس إمكانية طرح مبادرته ذات الصلة من جديد».

وأكد عون «استعداده الكامل لتسهيل تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين لبنان والعراق»، أملا «في أن يكون التعاون الاقتصادي الإنساني بين وزارتي الصحة اللبنانية والنفط



ميشال عون
نأمل في التوصل إلى سوق مشتركة بين دول المشرق العربي